رواة الصحيحين المتهمون بالوضع : دراسة توثيقية

أ. د. نافذ حسين حمّاد
أستاذ الحديث وعلومه
بالجامعة الإسلامية
غزة - فلسطين

مُقَدّمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فمن المعلوم أن صحيحي البخاري ومسلم قد حظيا بمكانة سامية عند جمهرة العلماء على مرّ القرون وإلى زماننا، فهما أصح الكتب بعد كتاب الله، المقدمة على كتب السنة قاطبة، وأول ما صُنّف في الصحيح المجرد، واحتويا على أرقى شروط الصحة، حيث وضع الشيخان قيودًا وضوابطَ هي بمثابةِ معايير تتحكمُ في تخريجِ الحديثِ عندَهما أو عدمِ تخريجه، وكانت هذه المعاييرُ غايةً في الدقةِ بحيث تؤدي إلى الاطمئنانِ بأنَّ كلَّ حديثٍ يَرِدُ في كتابيهما هو حديثٌ صحيحٌ دون أدنى شكٍّ في ذلك.

ومن ثناء أهل العلم على الصحيحين، قول النووي: وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما[1]. وقول ابن تيمية: إن الذي اتفق عليه أهل العلم أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من كتاب البخاري ومسلم[2].

ومع ذلك فقد انتُقِدَ على الشيخين رحمَهما الله تعالى إخراجهما عن بعضٍ من تُكُلِّم فيهم، غير أنَّ النووي، قال: وقد أُجيبَ عن كلِ ذلك أو أكثره"[3]، وصوّبَ ابنُ حجر هذه العبارة، فقالَ: "هو الصوابُ"[4].

ومن الرواةِ المُتكَلّم فيهم، جماعةٌ لهم رواية في الصحيحين أو أحدهما، اتهمَهم ابن حِبَّان بوضع الحديث، وسرقته، وما كان في حكمهم، وأوردَهُم في كتابِه المجروحين، وعددهم تسعة.

والإمامُ ابنُ حِبَّانَ من خلالِ رحلاتِهِ المتتابعَةِ، ومذاكراتِهِ المتتاليَةِ، وَعلمِهِ الواسعِ استطاع الوقوفِ على أحوالِ عددٍ كبيرٍ من الرواةِ على اختلافِ أوطانِهم، فعُدَّ من أئمةِ النقدِ الذينَ تكلموا في سائرِ الرواةِ، وكان مقدّمًا في هذا الشأن، مما لا يخفى على المشتغلين بهذا الفنّ.

وألّفَ رحمه الله تعالى الكثيرَ من الكتبِ، من أشهرِهَا؛ كتابُ الثقاتِ، وكتابُ معرفةِ المجروحينَ من الضعفاءَ والمتروكينَ، وكتابُ مشاهيرَ علماءَ الأمصارَ، وكتاب الفصل بين النقلة.

وقد نَقَل عن هذا الإمام أكثر من جاء بعده ممن كتب في تراجم الرجال من العلماء، واستفاد منه، وعزا إليه، وأشهرهم المزي والذهبي وابن حجر، الذين اعتمدوا قوله، وإنْ خالفوه أحيانًا.

وكان ابنُ حِبَّان كشفَ عن سببِ جرحِ المجروحِ من الرواة، وظهرت عُصَارةُ جهده، في نقده للرواةِ في كتابِه المجروحينَ من المحدّثين والضعفاء والمتروكين[5]، محل دراسَتِنَا.

وقد أورد ابن حبان في كتابه هذا ما صح عنده فيهم الجرح، حيث قال في مقدمته: "وإني ذاكرٌ ضعفاء المحدثين، وأضداد العدول من الماضين، ممن أطلق أئمتنا عليهم

القدح، وصحَّ عندنا فيهم الجرح، وأذكر السبب الذي من أجله جُرح، والعلّة التي بها قُدِح؛ ليرفض سلوك الاعوجاج بالقول بأخبارهم عند الاحتجاج"[6].

وسيكشف البحث بإذن الله تعالى أكثر عن منهج ابن حبان في كتابه المجروحين، وعن منهج الشيخين في الرواية عمّن تُكُلّم فيهم. كلّ ذلك دفعني إلى كتابة هذا البحث الموسوم: **رواة في الصحيحين اتهمهم ابنُ حبان بالوضع ونحوه، دراسة تطبيقية**

وستكون الدراسة على النحو الآتي:

1- التعريف بالراوي بذكر اسمه ونسبه وكنيته ووفاته

2- جَعْلُ العبارة التي وصف ابن حبان بها الراوي، في بداية الترجمة للراوي.

3- مُناقشةُ الأقوالِ التي ذكرها العلماء في الراوي جرحًا وتعديلاً، مع ذكر أسباب التجريح إن وجدت، والتوصل إلى نتيجةٍ نهائيةٍ في مرتبةِ الراوي من حيثُ القوةِ أو الضعفِ.

4- ذِكْرُ عددِ الرواياتِ التي توجدُ في الصحيحين أو في أحدِهِمَا لكلِّ راوٍ من هؤلاءِ الرواةِ، ودراستها.

5- ذِكرُ المسوغاتِ التي جعلت الشيخين يرويان لهذا الراوي محل الدراسة، فإن كان مُعَدّلاً فيكون هذا التعديلُ سبباً كافيًا لأنْ يروي له الشيخان في صحيحيهما.

والآن إلى الدراسة:

المبحث الأول: أسِيْدُ بنُ زَيْدِ بنِ نَجيحِ الجمّالُ :

المطلب الأول: ترجمته: هو أَسِيْدُ بنُ زَيْدَ بنُ نَجِيحِ الجَمَّال[7]، الهاشميّ مولاهُمْ[8]، أبو محمدٍ، مولى صالحِ بن عليٍ القُرَشِيُّ الكوفيُّ[9]، من العاشرة مات قبلَ

سنةَ 220هـ[10].

قال ابنُ حِبَّانَ: **"يروي عن الثقاتِ المناكيرِ، ويسرقُ الحديثَ، ويحدِّثُ به"**[11].

وأكثر أئمةُ الجرحِ والتعديلِ على ضَعْفِ أسيدٍ هذا وكَذِبِهِ. فابنُ معينٍ، يقول: كَذَّابٌ، قد أتيتُهُ ببغدادَ في الحَذَّائينَ، فسمعتُهُ يُحدِّث بأحاديثَ كَذِبٍ[12]. وقالَ مرةً: كَذّابٌ، ذهبتُ إليه إلى الكرخِ[13]، ونزلَ في دارِ الحَذَّائينَ، فأردتُ أن أقولَ له: يا كَذَّابَ، ففَرِقْتُ من شِفارِ الحَذَّائينَ[14].

غير أنَّ ابن حجر الذي قال: لم أر لأحد فيه توثيقًا[15]، وأطلق القول بضعفه، قال: أفرط ابن معين فكذَّبه[16]. ولكنَّ الهيثمي، قال: كذَّاب[17]. وقال النسائي، والدارقطني، والذهبي: متروكٌ[18].

وقالَ أبو حاتم: قدمَ إلى الكوفةِ من بعضِ أسفارِه فأتاه أصحابُ الحديثِ ولم آته، وكانوا يتكلمون فيه، وذكرَه العقيلي في ضعفائه، وقالَ ابنُ عدي: يتبينُ على رواياتِه الضعف وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، وضعفَه كذلك الخطيبُ البغدادي، وابنُ ماكولا، وابنُ الجوزي، وذكرَه الذهبي في المغني والديوان، وأوردَه سبط ابن العجمي في كتابِه الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث[19].

وخلاصةُ القولِ في أَسِيْدٍ بنُ زَيْدٍ الجَمّالِ، أنه ضعيفٌ، حيثُ لم يردْ على لسانِ أيٍ من أئمةِ الجرحِ والتعديلِ ذكرٌ لهُ بخيرٍ، ولم نر لأحدٍ فيه توثيقًا.

وليس فيما قال ابن حبان في أسيد تشدد، فقوله فيه لا يبعد عن أقوال أئمة النقد ممن سبقه، أو جاء بعده، بل كذَّب بعضهم أسيدًا صراحة كابن معين من المتقدمين، والهيثمي من المتأخرين.

المطلبُ الثاني: دراسةُ أحاديثِه: ولم يروِ لأَسِيْدٍ أحدٌ من أصحابِ الكتبِ الستةِ، سوى البخاريُّ، الذي روى له حديثًا واحدًا، وهو:

قالَ الإمامُ البخاريُّ رحمه الله: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَة، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْل، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، ح

قَالَ أَبُو عَبْد الله: وَحَدَّثَنِي **أَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ**، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْأُمَّةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْعَشَرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ وَحْدَهُ، فَنَظَرْتُ، فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ هَؤُلَاءِ أُمَّتِي؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْأُفُقِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ: قَالَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَهَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قُدَّامَهُمْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ، وَلَا عَذَابَ،..... الحديث"[20].

والحديث أخرجه الإمامُ مسلمٌ عن سعيدِ بنِ منصورٍ، والإمام أحمد عن كلٍّ من سُرَيْجِ بنُ النُعْمانِ، وشُجَاعُ بنُ مَخْلَدٍ، ثلاثتهم عن هُشَيْم بن بَشِير به[21]. فالذينَ تابعوا أَسِيْدًا في هُشَيْمٍ ثقاتٌ، كما أخرجَه البخاريُّ هنا مقرونًا بعِمْرَانَ بنَ مَيْسَرَةَ وهو ثقةٌ، عن محمد بن فضيل، وهو ثقة، كلاهما عن حصين بن عبد الرحمن، ولم ينفردْ أَسِيْدُ بالروايةِ، بل جاء ذكرَهُ للاستشهادِ.

وهو عندَ البخاريِّ من طرقٍ أخرى غيرَ هذهِ[22]. وكذا عند مسلم، تابع فيها هشيمٌ كلًّا من حصين بن نمير، وشعبة بن الحجاج، ومحمد بن فضيل[23].

وفي سببِ رواية الإمام البخاري عن أسيد ينقل الحافظ ابن حجر عن أبي مسعود، إبراهيم بن محمد الدمشقي (400هـ)، قوله: "ولعلّه كانَ عندَه ثقة"[24]، أي لو ثبتَ ضعفه لما روى البخاري عنه. والله أعلم.

وقد بَيَّنَ جماعةٌ من العلماءِ أنَّ البخاري لا يروي لمن ثبتَ عندَه ضعفه، منهم الحازمي، الذي قال: "لا نُقِر بأنَّ البخاري كانَ يرى تخريج حديث من ينسب إلى نوعٍ منْ أنواعِ الضعف، ولو كانَ ضعف هؤلاء قد ثبتَ عندَه لما خَرّج حديثهم"[25].

وفي احتجاجِ البخاري بجماعةٍ سبق من غيرِه الطعن فيهم كعكرمةِ مولى ابن عباس، وابن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمر بن مرزوق، قالَ البُلقيني: "فإن المذكورينَ ما من شخصٍ منهم إلا ونُسِبَ إلى أشياء مُفَسّرة من كَذبٍ وغيره يَعرِفُها من يُراجع كتب القوم، ولكنها لم تثبتْ عندَ من أخذَ بحديثِهم ووثّقهم وروى عنهم"[26]. وقريبٌ من قولِ أبي مسعود، يقولُ ابنُ حجر: "ويُحْتَمل أن لا يكونَ خَبَرَ أمره كما ينبغي"[27].

قلت: ينبغي أن يكونَ البخاريُّ عالمًا بِضَعْف أسيد، فهو القائل: وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه[28]. وقد شهدَ للبخاري الأئمة من شيوخِه وأقرانِه ومن بعدِهم بسعةِ حفظه، وتقدمه على غيرِه في معرفةِ الرجالِ وعللِ الحديثِ، وقد أجمعَ النقاد ممنْ سبقَ البخاري ومنْ جاءِ بعده على الضعفِ الشديد أسيد، وكذبه عند بعضهم.

ولذا يمكنُ القول إنَّ البخاري كانَ يعرف أسيدًا، ولكنَّه أخرجَ له للسببِ الذي ذكرَه ابن عدي، حيثُ قالَ: "وإنما أخرجَ له البخاري حديث هُشَيْم؛ لأن هشيمًا كانَ أثبتَ الناسِ في حُصَيْن"[29].

يضاف إلى ذلك أنَّ حديثَه من الرواياتِ التي وافقَه عليها غيره، ولم ينفردْ بها، كما تقدّم بيانها، ولعلّه احتاجَ إليها فِرارًا من تكرارِ الإسنادِ بعينِه، فإنه كما ذكرنا أخرجَ طريق عمران بن ميسرة، عن محمد بن فضيل، عن حصين به في الطب، رقم 5705، ثمَّ أعادَه في الرقاق، رقم 6541؛ فأضافَ إليه طريق هشيم.

ومن عادةِ البخاري ألا يكررَ الإسنادِ، بل يغاير بين رجاله، إما شيوخه أو شيوخ شيوخه، ونحو ذلك. بل إنَّ أحدَ الأسبابِ في تعليقِه لأسانيد بعض الأحاديث أنَّـه إذا كانَ في بعضِ الأسانيدِ التي يحتج بها خلاف على بعضِ رواتها، ساقَ الطريق الراجحة عندَه مسندةً متصلةً، وعَلّق الطريقَ الأخرى إشعارًا بأنَّ هذا الاختلافَ لا يضرُّ؛ لأنَّـه إمَّا أن يكونَ للراوي فيه طريقان، فحدثَ به تارة عن هذا وتارة عن هـذا، فـلا يكـون ذلكَ اختلافًا يلزم اضطراب يوجبُ الـضعف، وْإمّـا أن لا يكـونَ لـه فيـه إلا طريـق واحدة، والذي أتى عنه بالطريقِ الأخرى واهم عليـه، ولا يـضر الطريـق الـصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة[30].

ولذا يعتذر للبخاري إخراجه لهذه الطريق في صحيحِه، ولا عيبَ عليه في ذلـك، ولا يؤثرُ على صحيحه وجودها فيه.

المبحث الثاني: أَفْلَحُ بنُ سعيدٍ القُبَائيُ :

المطلب الأول: ترجمته: هو أَفْلَحُ بنُ سعيدٍ الأنـصاريُ القُبُـائيّ[31]، المـدني، أبـو محمد[32]، مات بالمدينة سنة ست وخمسين ومائة[33].

قالَ ابنُ حِبَّانَ: **"يروي عن الثقاتِ الموضـوعاتِ، وعـن الأثبـاتِ الملزوقـاتِ، لا يحلُّ الاحتجاجُ به، ولا الروايةُ عنه بحالٍ"**[34].

وأفلح هذا، عاد ابن حبّان فذكره في الثقات، ووثَّقَهُ يحيى القَطَّـانُ، وابـنُ سـعدٍ، وزادَ: قليلُ الحديثِ، وابنُ حجرٍ، وقالَ في موضعٍ آخرَ: صدوقٌ.

وقالَ ابنُ معينٍ، وأحمد بن حنبل، والنسائي: لـيسَ بـه بـأسٌ. وقـالَ أبـو حـاتمٍ: شيخٌ، صالحُ الحديثِ، وذكرَهُ العُقَيْليُّ في الضعفاءِ[35].

والذهبيُّ يرد على ابن حبان في اتهامه لأفلح هذا، فقال في كتابه الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد: صدوقٌ احتجَّ به مسلم، ورأيت ابن حبان في الحطِّ عليه بلا مُسْتَند(36).

وبعدما قال فيه صدوق، ثم نقل كلام ابن حبان فيه، قال الذهبي في ميزان الاعتدال: ابنُ حبان ربما قصَّب الثقة، كأنّه لا يدري ما يخرج من رأسه(37).

وكذا ابن حجر الذي غلّط ابن حبان في تضعيفِ أفلح، وسيأتي في دراسة الحديث الثاني. ويرى ابن حجر أنّ ذكر ابن حبان لأفلح في الثقات غفلة منه(38).

والذي أراه أنَّ أفلح لا يقل عن الصدوق، فإن كان إيراد ابن حبان له في الثقات غفلة منه كما قال ابن حجر، فيكون بذلك مخالفًا لأكثر النقاد، وإن كان إيراده رجوعًا عما قاله في كتابه المجروحين بذكره، ولعلَّه الأرجح، فيكون بذلك منسجمًا في رأيه مع أكثر النقاد. والله أعلم.

المطلبُ الثاني: دراسة أحاديثه : له في مسلمٍ ثلاث روايات لحديثين، أخرجَها له في موضعينِ.

الموضع الأول: قالَ الإمامُ مسلمٌ رحمه الله: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدَفِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهَّ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرٌو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَسْمَعُ النَّاسَ يَذْكُرُونَ الْحَوْضَ، وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللهَّ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمًا مِنْ ذَلِكَ، وَالْجَارِيَةُ تَمْشُطُنِي، فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهَّ ﷺ، يَقُولُ: "أَيُّهَا النَّاسُ". فَقُلْتُ لِلْجَارِيَةِ: اسْتَأْخِرِي عَنِّي، قَالَتْ: إِنَّمَا دَعَا الرِّجَالَ وَلَمْ يَدْعُ النِّسَاءَ، فَقُلْتُ: إِنِّي مِنْ النَّاسِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنِّي لَكُمْ فَرَطٌ عَلَى الْحَوْضِ، فَإِيَّايَ لَا يَأْتِيَنَّ أَحَدُكُمْ فَيُذَبُّ عَنِّي كَمَا يُذَبُّ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، فَأَقُولُ: فِيمَ هَذَا؟ فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ. سُحْقًا".

وحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ: كَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ وَهِيَ تَمْتَشِطُ: "أَيُّهَا النَّاسُ"، فَقَالَتْ لِمَاشِطَتِهَا: كُفِّي رَأْسِي. بِنَحْوِ حَدِيثِ بُكَيْرٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ(39). والحديث كما نرى جاء فيه أفلح بن سعيد متابعًا للقاسم بن عباس الهاشمي، وهو ثقة.

وتابعه عثمان بن حكيم، وهو ثقة، عند أحمد، مع اختلاف في اللفظ(40).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف، والطبراني في الكبير، والأوسط، والآجري في الشريعة. من طرق عن عبد الله بن رافع(41).

الموضع الثاني: قالَ الإمامُ مسلمٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا زَيْدٌ يَعْنِى ابْنَ حُبَابٍ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "يُوشِكُ إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ أَنْ تَرَى قَوْمًا فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَغْدُونَ فِي غَضَبِ اللهِ، وَيَرُوحُونَ فِي سَخَطِ اللهِ". وقالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِى عَبْدُ اللهِ بْنُ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: "إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ، أَوْشَكْتَ أَنْ تَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللهِ، وَيَرُوحُونَ فِي لَعْنَتِهِ، فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ"(42).

والحديث أخرجه أحمدُ في مسندِهِ، والبزار في مسنَده، والحاكمُ في المستدركِ، كلاهما عن أبي عامرٍ الْعَقَدِيُّ، عن أَفْلَحَ، عن عبدِ اللهِ بنِ رافع، عن أبي هريرةَ،

بمثله[43].

وكان ابن حبّان روى الحديث في المجروحين، ثم قال: هذا خبر باطل بهذا اللفظ[44].

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، وأعلّه بقول ابن حبّان في أفلح وحديثه[45].

وقد ردّ عليهما الذهبيّ، وانتقدهما انتقادًا لاذعًا، حيث قال: ابن حِبَّان ربما قَصَّبَ الثقةَ - أي شتمَهُ وعابَهُ وجرحَهُ- حتى كأنَّه لا يدري ما يخرجُ من رأسِهِ، ... ثم أورد شاهدًا لحديث أفلح، ثم قال: بل حديثُ أَفْلَحُ صحيحٌ غريبٌ، وهذا شاهدٌ لمعناه[46].

وحذا ابنُ حجرٍ حذوَ الذهبيِّ، فَعَدَّ ما ذكرَهُ كلٌّ من ابنُ حِبَّانَ وابن الجوزي من طعنٍ في أَفْلَحَ غَفْلَةً منهما، وقال: فمستندُ ابنُ حِبَّانَ في تضعيفِهِ مردودٌ، وقد غَفِلَ مع ذلك فذكرَهُ في الطبقةِ الرابعةِ من الثقاتِ، وذَهِلَ ابنُ الجوزيِّ، فأوردَ الحديثَ من الوجهينِ في الموضوعاتِ، وهو من أَقْبَحِ ما وقعَ له فيها، فإنَّه قَلَّدَ فيه ابنَ حِبَّانَ من غيرِ تَأَمُّلٍ[47].

وفي موضع آخر بعد أن عدّه أيضًا غفلة شديدة من ابن الجوزي، قال: وقد أخطأ في تقليده لابن حبان في هذا الوضع خطأ شديدًا، وغلط ابن حبان في أفلح فضعفه بهذا الحديث، ثم نقل كلام الذهبي السابق. ثم قال: فلقد أساء ابن الجوزي لذكره في الموضوعات حديثًا من صحيح مسلم، وهذا من عجائبه[48]. وقال السيوطي: لا والله ما هو بباطل، بل صحيح في نهاية الصحة[49].

مما تقدم يتضحُ أنَّ الإمامَ مسلمًا لا يُلام في روايتِهِ عن أَفْلَحَ بنِ سعيدٍ، وأنَّ الإمامَ ابنَ حِبَّان قد جانَبَهُ الصوابُ في طعنِهِ على أَفْلَحَ، وخاصةً أنَّه عادَ وذكرَهُ في ثقاتِهِ. والله أعلم.

المبحث الثالث: الحارث بن عُمَيْر :

المطلبُ الأولُ: ترجمتــه: هو الحارِثُ بنُ عُمَيْرٍ، أبو عُمَيْرٍ البصريُّ، نزيلُ مكةَ، من الثامنةِ(50). قالَ ابنُ حِبَّانَ: **"كانَ ممن يروى عن الأثباتِ الأشياءَ الموضوعاتِ"**(51).

وتفاوتَتْ أقوالُ أئمةُ الجرحِ والتعديلِ في الحارِثِ، واختُلِفَ فيه جدًّا، فـتكلم فيـه بعضهم بنحو كلام ابن حبان، ووثقه أكثرهم. فابن الجوزي ينقل عن ابن خزيمـة أنّـه قال: الحارث بن عمير كذّاب، وقالَ الحاكمُ: روى عن حُمَيْدٍ الطويلِ وجعفرِ بن محمـد الصادقِ أحاديثَ موضوعةً. والله أعلم، ونقلَ ابنُ حجرٍ قولَ الأزدي: ضعيفٌ، مُنْكَرُ الحديثِ(52).

وفي المقابل، قال أبو حاتم الرازي: سمعت سليمان بن حرب، يقول: كان حمّاد بن زيد يقدّم الحارث بن عمير، ويثني عليه. زاد غيره: ونظر إليه، فقال: هـذا مـن ثقـات أصحاب أيوب.

ووَثَّقَـهُ ابـنُ معـينٍ، وأحمـدُ، والعجـليُّ، والنسائيُّ، وأبـو حـاتمٍ، وأبـو زُرْعَـةَ، والدارُقطنيُّ، وابن خلفون. وزادَ أبو زُرْعَةَ: رجلٌ صالحٌ. وقال الفضيل بـن عيـاض: نعم الرجل(53).

وهكذا نرى هذا الاختلاف الواضح بين علماء الفن المتقدمين في الحارث، فإذا مـا جئنا لأقوال الذهبي وابن حجر فيه، نجد الذهبي يميل إلى تضعيفه، حيـث قـال: لـه مناكيرُ، وأنا أتَعَجَّبُ كيفَ خرَّجَ لَهُ النسائيُّ، وما أراهُ إلا بَيِّنَ الضعفُ(54).

وأما ابنُ حجر، فعبارته: وَثَّقَـهُ الجمهـورُ، وفي أحاديثِـهِ منـاكيرُ، ضَـعَّفَه بـسببِها الأزديُ وابنُ حِبَّان وغيرُهما، فلعله تغـيَّرَ حفظِـهِ في الآخـرِ. وفي موضـع آخـر: وثقـه الجمهور، وشذ الأزدي فضعفه، وتبعه الحاكم، وبالغ بـن حبـان، فقـال: إن أحاديثـه

موضوعة[55].

والخلاصةُ في الحارِثِ، أقول: رغم ما قيل في الأزدي من ضعف، وأنَّ الرواية عن ابن خزيمة منقطعة، وأنّ ابن الجوزي كثير الغلط في مصنفاته، وأنّه حاطب ليل، وأنّ الحاكم تبع ابن حبّان المتشدد في الجرح، وأنّهم لم يبينوا سببًا للجرح، إلا أني لا أجرؤ على إسقاط أقوالهم وعدم اعتبارها لأوثقه مطلقًا كما يرى الشيخ المعلّمي[56].

وفي المقابل، فرغم قول القائل: ربما خفي أمره على من وثّقه، وأنّ الجرح مقدّم، فإنّ توثيق من وثّقه من الأئمة المعتبرين، وهم الأكثر، يرفعه عن القول بمطلق الضعف، فهو عندي وسط، وحديثه يحسن بالمتابعات والشواهد. والله أعلم.

المطلبُ الثاني: دراسة أحاديثه : فليس له في صحيحِ البخاري سوى موضعٍ واحدٍ في أواخرَ الحجِّ، وهي زيادةٌ في خبرٍ، تُوبِعَ عليها في الصحيحِ أيضًا[57]. وعدّه ابن حجر من رجال البخاري[58].

قالَ الإمامُ البخاريُ رحمه الله: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا ﷺ، يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَأَبْصَرَ دَرَجَاتِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ[59] نَاقَتَهُ، وَإِنْ كَانَتْ دَابَّةً حَرَّكَهَا.

قَالَ أَبُو عَبْد الله: زَادَ الْحَارِثُ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، حَرَّكَهَا مِنْ حُبِّهَا. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: جُدُرَاتِ. تَابَعَهُ الْحَارِثُ بْنُ عُمَيْرٍ[60].

والحديث أخرجه الإمامُ البخاريُ؛ من حديثِ قُتَيْبَةَ بنُ سعيدٍ، عن إسماعيلَ بن جعفر، عن حُمَيْدِ بن أبي حميد، عن أنسٍ[61].

فرواية الحارث كما نرى جاءت معلقة متابعة، ورواه البخاري مسندًا متصلاً من طرق أخرى في موضعين، فلم يتجاوز شرطه في الرجال، ولذا لا لوم عليه في صنيعه.

المبحث الرابع: الحسن بن عُمَارة البجلي :

المطلب الأول: ترجمته: هو الحسنُ بنُ عُمَارةَ بن المـضَرِّب الـبَجَلي مـولاهم، أبـو محمدٍ الكوفي قاضي بغدادَ، تُوفيَ في سنةِ ثلاثٍ وخمسينَ ومائةٍ في خلافةِ أبي جعفرٍ[62].

قالَ ابنُ حِبَّانَ: **"كان يُدَلِّس عن الثقاتِ ما وضَعَ عليهم الضعفاءُ"**[63].

ونُقِلَ عنه قوله: "كان بلية الحسن التدليس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء، كان يسمع من موسى بن مطير وأبي العطوف وأبان بن أبي عياش وأضرابهم، ثم يسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخه الثقات، فالتزقت به تلك الموضوعات"[64].

وأكثر أئمة النقد على تجريحه، والطعن فيه، فهو متروك عند أحمدُ، ومسلمٌ، ويعقوبُ بنُ شَيْبَةَ، والفلاس، والنسائي، وأبو حاتمٍ، وابنُ حجرٍ. وزادَ أحمدُ: أحاديثُهُ موضوعةٌ، لا يُكْتَبُ حديثُهُ، وقالَ النسائيُّ مرةً: ليسَ بثقةٍ، ولا يُكْتَبُ حديثُهُ.

ولا نطوّل بنقل أقوال بقيّة النقاد في ابن عمارة، فهو عندهم ساقط، يكذب، يضع الحديث، لا يكتبون حديثه، ولا يحدثون عنه. وذكره سبط ابن العجمي في الكشف الحثيث. وأقل ما قيل فيه: ضعيف، وذكروه في الضعفاء[65]. إذن كلام ابن حبان لا يخرج في مجمله عن كلام جمهور أئمة النقد.

المطلبُ الثاني: دراسة أحاديثه: فلم يرو له مسلم، وليس له في البخاريِ سوى هذا الموضعِ.

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا شَبِيبُ بْنُ غَرْقَدَةَ، قَالَ سَمِعْتُ الْحَيَّ يُحَدِّثُونَ عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ.

قَالَ سُفْيَانُ: كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ جَاءَنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعَهُ شَبِيبٌ مِنْ عُرْوَةَ. فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ شَبِيبٌ: إِنِّي لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ عُرْوَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَيَّ يُخْبِرُونَهُ عَنْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: الْخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. قَالَ: وَقَدْ رَأَيْتُ فِي دَارِهِ سَبْعِينَ فَرَسًا. قَالَ سُفْيَانُ: يَشْتَرِي لَهُ شَاةً كَأَنَّهَا أُضْحِيَّةٌ(66).

وقد علّم المزي على ترجمته في تهذيب الكمال علامة تعليق البخاري(67)، وتبعه ابن حجر في تهذيب التهذيب(68). غير أنّ ابن حجر يرى أنَّ البخاري لم يقصد الرواية عن الحسن، ولا الاستشهاد، بل أراد بسياقِهِ ذلك أن يُبَيِّنَ أنّه لم يحفظ الإسنادَ الذي حدَّثَهُ به عُرْوَةَ.

واستدل على قوله هذا أنَّ البخاري أورده في أثناء أحاديث عدّة في فضل الخيل.

ثم قال ابن حجر: وقد بالغَ أبو الحسنِ بنُ القَطَّانِ في كتابِ "بيانُ الوهمِ" في الإنكارِ على من زعمَ أنَّ البخاريَ أخرجَ حديثَ شراءِ الشاةِ، قالوا: وإنَّما أخرجَ حديثَ الخيلِ، فانْجَرَّ بِهِ سياقِ القصةِ إلى تخريجِ حديثِ الشاةِ، وهذا كما قلناه، وهو لائحٌ لا خفاءَ به، والله الموفق(69).

وكان ابن القطان تكلم طويلاً في المسألة، ومما قاله: ولم يعرف من مذهبه – أي البخاري – تصحيح حديث في إسناده من لم يُسَمَّ، كهذا الحديث، بل يكون عنده

بحكم المرسل، فإنَّ الحيَّ الذي حدث شبيبًا لا يعرفون، ولا بد أنهم محصورون في عدد، وتوهم أنَّ العدد الذي حدثه عدد يحصل بخبرهم التواتر بحيث لا يوضع فيهم النظر بالجرح والتعديل يكون خطأ، فإذن فالحديث هكذا منقطع [لإبهام الواسطة فيه بين شبيب وعروة، والمتصل منه هو ما] في آخره من ذكر الخيل، وأنها معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة.

ولذلك أتبعه الأحاديث بذلك من رواية ابن عمر، وأنس، وأبي هريرة، وكلها في الخيل(70).

وقال ابن حجر في موضع آخر: وأراد البخاريُّ بذلك بيانَ ضعفِ روايةِ الحسنِ بنِ عُمارةَ، وأنَّ شَبِيبًا لم يسمع الخبرَ من عُرْوَةَ، وإنَّما سمِعَهُ من الحيِّ، ولم يسمَعْهُ من عُرْوَةَ(71).

المبحث الخامس: سويد بن عمرو الكلبي :

المطلب الأول: ترجمته: هو سويد بن عمرو، أبو الوليد الكلبي، الكوفي، ماتَ سنةَ أربعٍ أو ثلاثٍ ومائتينِ(72). قالَ ابنُ حِبَّانَ: **"كان يقلبُ الأسانيدَ، ويضعُ على الأسانيدِ الصحاحِ المتونَ الواهيةَ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ"**، وساق له حديثًا واحدًا(73).

وقد اعترض كلٌّ من الذهبي وابن حجر على كلام ابن حبان هذا، فبعدما نَقَل توثيق ابن معين وغيره، قال الذهبي: وأمّا ابن حبّان فأسرف واجترأ. وفي موضع آخر، قال: اتهمه ابن حبّان بالوضع فبالغ(74).

وأمّا ابن حجر، فبعدما أطلق القول بتوثيق سويد هذا، قال: أفحش ابن حبّان القول فيه، ولم يأت بدليل(75).

وسويد، وثقه ابن معين، والنسائي، والدارقطني، وابن القطان، والعجلي، وزاد: ثبت في الحديث، وكان رجلاً صالحًا متعبدًا. وقال الذهبي: وثقوه[76].

فسويد أقرب إلى مطلق التوثيق، وإنْ غُمِزَ بحديث أو أكثر، فلا يبيح لابن حبان اتهامه بالوضع.

وإن توثيق جماعة النقاد يوهن كلام ابن حبان فيه، لذا لم ينظر الذهبي أو ابن حجر إلى تجريح ابن حبان له، ولم يعملا القاعدة التي تقول أن الجرح مقدّم على التعديل، بل إنّ تشدد ابن حبان هنا جعلهما يقدمان التعديل على الجرح.

المطلبُ الثاني: دراسة أحاديثه، وله في مسلم رواية واحدة.

قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَاه أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا **سُوَيْدُ بْنُ عَمْرٍو الْكَلْبِيُّ**، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ أَبِي الْمِنْهَالِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيَّ، يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَيَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ الْمِائَةِ إِلَى السِّتِّينَ، وَكَانَ يَنْصَرِفُ حِينَ يَعْرِفُ بَعْضُنَا وَجْهَ بَعْضٍ[77].

وللحديث طرق تابع فيها الثقات سويد بن عمرو، فأخرجه أحمد في مسنده، من طريق يونس بن محمد المؤدب[78]، والسراج في مسنده، من طريق النضر، وهو ابن شُمَيل[79]، وكلاهما ثقة ثبت، عن ابن سلمة به.

والحديث عند مسلم في الموضع نفسه جاء فيه شيخ سويد، وهو حمّاد بن سلمة متابعًا لشعبة بن الحجاج، رواه عنه خالد بن الحارث ومعاذ بن معاذ العنبري.

وكذا هو عند البخاري في صحيحه عن حفص بن عمر، عن شعبة به. بنحوه[80].

وللحديث طرق أخرى في الصحيحين وغيرهما عن أبي المنهال، عن أبي برزة بنحوه.

فالحديث كما نرى استشهد به مسلم في حديث وافق فيه سويد الثقات.

المبحث السادس: شهر بن حوشب الأشعري :

المطلب الأول: ترجمته : هو شَهْرُ بنُ حَوْشَبٍ الأشعريُّ الشاميُّ، مولى أسماءَ بنتِ يزيد بنِ السكن، أبو سعيد، ويقالُ أبو عبدِ الله، ويقالُ أبو عبدِ الرحمنِ، ويقالُ أبو الجَعْدِ، الحمصيُّ، ويقالُ الدمشقيُّ، ماتَ سنةَ اثْنتي عشرةَ ومائةٍ[81].

قالَ ابنُ حِبَّانَ: "كان ممن يروي عن الثقاتِ المعضلاتِ، وعن الأثباتِ المقلوباتِ[82]".

وشهر اختلف فيه، فوثقه جماعة، منهم: ابن معين، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، والفسوي، والعجلي، وحدّث عنه عبد الرحمن بن مهدي، وابن المديني. وقال أبو زرعة: لا بأس به[83].

وضعفه آخرون، منهم: ابن سعد، وموسى بن هارون، والجوزجاني، والنسائي، والساجي، وابن عدي، والدارقطني، وابن حزم، ولم يحتج به أبو حاتم، وطعن فيه شعبة، ولم يعتد به، وتركه[84]. وقال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال والأوهام[85].

وخلاصة القول فيه عندي أنّه صدوقٌ، ولا يصل بحال ما قاله فيه ابن حبان، فالتوسطُ في حالِهِ هو الأقربُ، خاصةً مع توثيقِ المتقدمينَ من الأئمةِ له، وعدمِ وجودِ حجة قوية لِمَنْ ضَعَّفَهُ، قالَ الذهبيُّ: الرجلُ غيرُ مدفوعٍ عن صدقٍ وعلمٍ، والاحتجاجُ به مترجِّحٌ[86].

وبيّن الترمذيُّ سببَ الطعنِ فيه، فنقل عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ النَّضْرُ: نَزَكُوهُ أَيْ طَعَنُوا فِيهِ، وَإِنَّمَا طَعَنُوا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ وَلِيَ أَمْرَ السُّلْطَانِ[87].

المطلبُ الثاني: دراسة أحاديثه؛ أخرج له الإمام مسلم رواية واحدة.

قالَ الإمامُ مسلمٌ رحمه الله: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شَبِيبٍ، قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: فَلَقِيتُ عَبْدَ الْمَلِكِ، فَحَدَّثَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: "الْكَمْأَةُ[88] مِنَ الْمَنِّ[89]، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ"[90]. وقد جاء شهر في الموضع نفسه عند مسلم متابعًا لسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وجرير بن عبد الحميد، ومحمد بن شبيب.

وتابعه عند البخاري في صحيحه شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري[91]. وجميعهم ثقات، فلا مجال لأي اعتراض هنا على رواية مسلم عن شهر بن حوشب.

المبحث السابع: عباد بن يعقوب الرواجني :

المطلب الأول: ترجمته: هو عبَّاد بن يعقُوب الأسدي، الرّواجِنّي، أبو سعيد، الكوفي، الشيعي، توفي سنة خمسين ومائتين[92].

قال ابن حبان: "كان رافضيًا داعيةً إلى الرفضِ، يروي المناكيرَ عن أقوامٍ مشاهيرٍ، فاستحقَ الترك.

قال: وهو الذي روى عن شريك، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه". أخبرناه الطبري، قال: حدثنا محمد بن صالح، قال: حدثنا عَبّاد بن يعقوب، عن شريك".

كان يشتم أصحاب محمد ﷺ، ويروي عن الثقات الأشياء الموضوعات[93].

وقال محمد طاهر المقدسي: "والحكم هذا يضع الحديث، وسَرَقَه منه عَبّاد بن يعقوب الرواجني، فرواه عن شريك عن عاصم عن زر عن عبد الله.

وعباد هذا من غلاة الروافض، ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك، وإن كان محمد بن إسماعيل يروي عنه حديثًا واحدًا في الجامع فلا يدل ذلك على صدقه؛ لأنَّ البخاري يروي عنه حديثًا وافقه عليه غيره من الثقات. وأنكر الأئمة في عصره عليه روايته عنه. وتَرَكَ الرواية عن عَبّاد جماعة من الحفاظ"[94].

وقد تكلّم غيرهما في عبّاد، فابن عدي قال: سمعت عبدان يذكر عن أبي بكر بن أبي شيبة أو هَنَّاد بن السَّرِي أنهما أو أحدهما فَسَّقه، ونسبه إلى أنه يَشْتِم السلف. قال: وفيه غلو فيما فيه من التشيع، وروى أحاديث أُنْكِرت عليه في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم(95). وكذا قال صالح بن محمد جزرة: كان يشتم عثمان[96]. وروى ابن الجوزي في موضوعاته بسنده عن عباد في أكثر من موضع، واتهمه بالسرقة والوضع[97].

وفيما ذكره الحاكم عن ابن خزيمة، قوله: حدثنا الثقة في روايته المتهم في دينه عباد بن يعقوب[98]، فقد عقب عليه الخطيب البغدادي، بقوله: "قد ترك ابن خزيمة في آخر أمره الرواية عن عَبّاد، وهو أهل لئلا يروى عنه"[99].

وروى الخطيب بسنده عن ابن خزيمة أنّه سئل عن أحاديث لعبّاد بن يعقوب فامتنع منها، ثم قال: "قد كنت أخذت عنه بشريطة، والآن فإني أرى ألا أحدث عنه لغلوه"[100].

وقال أبو حاتم فيه: شيخ[101] وهي أدنى درجات التعديل، وأقربها إلى الجرح.

والكلام في عبّاد وانتقاده يدور حول نسبته إلى الرفض ودعوته إليه، ومع ذلك وُصِفَ بأنّه صادقٌ في الحديث، لذا أخذ عنه من وصفه بذلك، ولم يَعْتبر بِدْعته.

فقد قال إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة: سمعت عمي عثمان بن أبي شيبة، يقول: لولا رجلان من الشيعة ما صح لكم حديث. فقلت: من هما يا عم؟ قال: إبراهيم بن محمد بن ميمون وعباد بن يعقوب[102]. وقال الدارقطني: "شيعي صدوق"[103].

وقال الذهبي: "شيعي غالٍ ...، قوي الحديث". وقال: إنما وثقوا بصدقه. وبعد أنْ ذكر أنّ لعبادٍ جُزءًا من كتاب المناقب جمع فيها أشياء ساقطة، قد أغنى الله أهل البيت عنها. قال: وما أعتقده يتعمد الكذب أبدًا[104]. وقال ابن حجر: رافضي مشهور، إلا أنَّه كان صدوقًا. وقال أيضًا: صدوق رافضي[105].

وقال سبطُ ابنُ العجميِّ: عَبَّادُ من غُلاةِ الشيعَةِ ورؤوسِ البِدَعِ، لكنّه صادقٌ في الحديثِ، مُخْتَلَفٌ فيه، والأكثرُ على توثيقِهِ[106]. فهو صادق في الحديث، مع غلوه في التشيع.

المطلب الثاني: دراسة أحاديثه: وقد روى البخاري عن عباد حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، ولهذا الحديث عند البخاري طرق أخرى من رواية غيره، وكذا رواه مسلم في صحيحه.

قال البخاري: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْوَلِيدِ ح وحَدَّثَنِي عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَسَدِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: "الصَّلَاةُ لِوَقْتِهَا، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ، ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ"(107). قال ابن حجر: عبّاد مذكور بالرفض، ولكنه موصوف بالصدق، وليس له عند البخاري إلا هذا الحديث الواحد، وساقه على لفظه(108). وقد جاء الحديث في المتابعات حيث رواه البخاري من طرق أخرى غير هذه الطريق، كما رواه مسلم في صحيحه.

فالبخاري أخرج الحديث في الموضع نفسه عن سليمان بن حرب، عن شعبة، عن الوليد بن العيزار. وأخرجه في موضعين آخرين من طريق شعبة، ومالك بن مغول، كلاهما عن الوليد.

وأخرجه مسلم من طرق متعددة عن الوليد، وأخرى عن الحسن بن عبيد الله، كلاهما عن سعد بن إياس به(109).

ثم إنّ البخاري تحمل الحديث من عَبّاد مباشرة، أي أنّه من شيوخه، وقد قال ابن حجر: "إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكُلّم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم فميز جيدها من رديئها"(110)، ولا شك أنَّ هذا من جَيِّد أحاديث عَبّاد.

كما يلاحظ أن هذا الحديث الذي رواه البخاري عن عباد ليس فيه جانب للرفض، وإنما هو في موضوع مختلف تمامًا، وجاءت أحاديث كثيرة في الصحيحين في بابه.

قلت: وعلى هذا فالبخاري رأى عبادًا صادقًا في الرواية، لِذا أخرج له رواية واحدة مقرونًا بغيره، حيث كان البخاري يتجنب غالبًا حديث الرافضة؛ لأخذهم بمبدأ التقِيّة مما يبيح لهم الكذب في بعض الأحوال، فقد قال الذهبي في ترجمة علي بن

هاشم بن البريد: "ولغلوه ترك البخاري إخراج حديثه، فإنه يتجنب الرافضة كثيرًا، كأنّه يخاف من تدينهم بالتقية، ولا نراه يتجنب القدرية ولا الخوارج ولا الجهمية، فإنهم على بدعتهم يلزمون الصدق"[111].

والتجنب هذا ليس على إطلاقه، فقد روى البخاري عَمّن ثبت صدقه من الرافضة وغيرهم من أهل الأهواء، مما يدل على أن الصدق في الراوي هو المعيار في قبول روايته، وفي ذلك يقول الحاكم: "وأصحاب الأهواء، فإن رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إن كانوا فيها صادقين، فقد حدَّث محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع عن عباد بن يعقوب"[112].

وأكد ابن حجر ذلك، حيث قال في ترجمة عمران بن حِطّان: "وإنَّما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متدينًا"[113].

المبحث الثامن: يحيى بن محمد بن قيس أبو زكير

المطلب الأول: ترجمته: هو يحيى بنُ محمدٍ بنُ قَيْسٍ المُحَارِبيُّ الضريرُ، أبو محمدٍ المدنيُّ، نزيلُ البصرةِ، لَقَبُهُ أبو زُكَيْرٍ، طالَ عمرهُ وعَمِيَ، من الثامنةِ[114].

قالَ ابنُ حِبَّانَ: "كانَ ممنْ يقلبُ الأسانيدَ ويرفعُ المراسيلَ من غيرِ تعَمُّدٍ، فلما كَثُرَ ذلكَ منه صارَ غيرَ محتجٍ به إلا عندَ الوفاقِ، وإن اعْتُبِرَ بها لم يخالفْ الأثباتَ في حديثهِ فلا ضَيْرَ"[115].

وأبو زكير هذا، وجدنا الحاكم يوثقه، وكذا الذهبي، وقال أخرى: صدوق، وثالثة: صالح الحديث[116].

وفي المقابل، أطلق القول بضعفه ابن معين، وتبعه ابن طاهر المقدسي، والبوصيري[117].

وبين التوثيق والتضعيف تتراوح أقوال عدد من الأئمة، فبعدما أورد له ابن عدي أربعة أحاديث، قال ابن عدي: وعامّة أحاديثه مستقيمة إلا هذه الأحاديث. وقال أبو زرعة: أحاديثه متقاربة إلا حديثين حدّث بهما. وقالَ عمرو بن علي الفلاس: ليسَ بمتروكِ الحديثِ، وقالَ أبو حاتمٍ: يُكْتَبُ حديثُهُ، يعني على سبيل الاعتبار، وقالَ الساجيُ: صدوقٌ يَهِمُ، وفي حديثه لِيْنٌ. وقالَ العُقَيْليُ: لا يُتَابَعُ على حديثِهِ. وقالَ الخليليُ: شيخٌ صالحٌ، ولا يحكم بصحته ولا بضعفه، وأخذه عنه ابن الصلاح، فقال: شيخ صالح، لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده. وقال ابن طاهر مرّة: له أحاديث ينفرد بها عن الثقات. وقالَ ابنُ حجرٍ: صدوقٌ، يُخْطِىءُ كثيرًا[118].

وحاصله عندي أنّه صدوق يهم كثيرًا، وفي حديثه لين، ولم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، وعليه يكتب حديثه للاعتبار، فإن وافق الثقات قُبِلَ، وإلا فلا.

المطلبُ الثاني: دراسة أحاديثه: وأخرجَ لَهُ مسلمٌ في موضعٍ واحدٍ فقطْ.

قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُهَيْلٍ نَافِعُ بْنُ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ، إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَقَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ مَوْلَى الْحُرَقَةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مِنْ عَلَامَاتِ الْمُنَافِقِ ثَلَاثَةٌ، إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا

اؤْتُمِنَ خَانَ.

حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ أَبُو زُكَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلاَءَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَالَ: آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلاَثٌ، وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ.

وحَدَّثَنِي أَبُو نَصْرٍ التَّمَّارُ وَعَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالاَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ الْعَلاَءِ، ذَكَرَ فِيهِ: وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ(119).

فالحديث كما نرى رواه مسلم في الموضع نفسه من طرق متعددة في أعلى درجات الصحة. فجاء من طريق نافع بن مالك، عن أبيه مالك بن أبي عامر. ومن طريق داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب. ثم ساق حديث أبي زكير، وتابعه محمد بن جعفر، كلاهما عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه عبد الرحمن بن يعقوب، ثلاثتهم عن أبي هريرة. وكذا أخرجه البخاري عن نافع بن مالك، عن أبيه، عن أبي هريرة(120).

فمسلم أخرج حديث أبي زكير متابعة، ولم يخرج له في الأصولِ للِيْنِ حالِهِ، فلا تثريبَ عليه في ذلك.

المبحث التاسع: يحيى بن أبي زكريا الغساني:

المطلب الأول: ترجمته: هو يحيى بن أبي زكريا، أبو مروان الغساني، شامي سكن واسط، مات سنة تسعين ومائة(121).

قالَ ابن حِبَّانَ: "كان ممن يروي عن الثقاتِ المقلوباتِ، حتى إذا سَمِعَهَا مَنْ كان الحديثُ صناعتُهُ، لم يشك أنَّها مقلوبةٌ، لا يجوزُ الروايةُ عنه لما أكثرَ من مخالفةِ الثقاتِ فيما يروي عن الأثباتِ"(122).

ويحيى هذا، سُئِل عنه ابن معين، فقال: لا أدري، وقال: أبو حاتم: شيخ، ليس بمشهور، وقال أبو داود: ضعيف. وكذا ابن حجر أطلق القول بضعفه(123).

وفي المقابل وجدت الحاكم يسأل الدارقطني عن أبي مروان الغساني، فقال: ثقة(124)، وبعدما روى له البزار، قال: ليس به بأس، قد روى عنه الناس(125).

ويبدو أنّ الذهبي لم يطلع على قول الدارقطني، وإلا لنقله، وكذا ابن حجر، ولذا ضعفه، وقد أنكر ابن حجر كلام ابن حبان فيه، وعَدّه من مبالغاته كما سيأتي.

أقول: ويضاف قول البزار إلى ما قاله الدارقطني، "وإنّ الناس رووا عنه"، ليجعله معروفًا، وليس مجهولاً كما يشي كلام ابن معين أو أبي حاتم الرازي، وليس ضعيفًا كما قال أبو داود، وتبعه ابن حجر. ثُمَّ هو من شيوخ البخاري الذين عرفهم وخبر أحوالهم.

ومع ذلك ففي الرجل ضعف من جانب حفظه، فقد يخطئ أو يهم؛ لذا فإنَّ حديثه بحاجة للاعتبار بروايات غيره، والله أعلم. وأما ما قاله ابن حبّان فلا أوافق عليه؛ لما فيه من مبالغة كبيرة كما سيأتي من كلام الذهبي وابن حجر.

ولكنْ هل يحيى بن أبي زكريا الغساني الواسطي اثنان أم واحد؟ ثم ما عدد الأحاديث ليحيى في صحيح البخاري؟ فهذان سؤالان بحاجة إلى الإجابة عنها.

أما الأول: فلقد وجدت الذهبي يترجم لاثنين بهذا الاسم في المغني والميزان،

فقال في المغني في الأول: خ يحيى بن أبي زكريا الغساني عن هشام بن عروة، ضَعَّفه أبو داود.

وقال في الثاني: يحيى بن زكريا أبي يحيى الغساني الواسطي عن هشام بن عروة، قال ابن حبان: لا تجوز الرواية عنه[126]. ولم يرمز له.

وكذا فعل في الميزان، قال في الأول: يحيى بن أبي زكريا الغساني، الواسطي، عن هشام بن عروة ويونس بن عبيد، وعنه محمد بن حرب النشائي وجماعة، قال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو داود: ضعيف، وخرج له البخاري في صحيحه حديثًا، يكنى أبا مروان، من طبقة زيد بن هارون.

وقال في الثاني: يحيى بن أبي زكريا يحيى الغساني، واسطي، روى عن هشام بن عروة، قال ابن حبان: لا تجوز الرواية عنه لما أكثر من مخالفة الثقات فيما يرويه عن الأثبات، أتبعه بيحيى بن يحيى الغساني، وفرّق بينهما[127].

ويراهما ابن حجر اثنين كذلك، وإن أورد ذلك في موضع واحد، حيث قال: يحيى بن أبي زكريا يحيى الغساني، واسطي، روى عن هشام بن عروة، قال ابن حبان: لا تجوز الرواية عنه؛ لأنّه أكثر من مخالفة الثقات في ما يرويه عن الأثبات. انتهى. وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالمشهور، قلت: وهو غير يحيى بن أبي زكريا الغساني الذي أخرج له البخاري، وقد أشار إلى ذلك البخاري في الأصل[128].

قلت: هو واحد، وهذا اضطراب منهما، والله أعلم.

ودليل هذا الاضطراب كما نرى، أنّ الذهبي نقل في المغني في الأول تضعيف أبي داود فقط، وفي الثاني كلام ابن حبان فقط، وزاد في الميزان في الأول قول أبي حاتم فيه.

وأما ابن حجر الذي يراه غير من أخرج له البخاري، نجده يجمع في التهذيب بين كلام بين كلام أبي حاتم وأبي داود متبعًا المزي في ذلك، وزاد قول ابن حبان فيه، إضافة إلى قول ابن معين: لا أعرف حاله[129]. وكذا جمع بين أقوال النقاد الأربعة في هدي الساري، فقال: خ يحيى بن أبي زكريا الغساني الواسطي أبو مروان، ضعفه أبو داود، وقال ابن معين: لا أعرف حاله، وقال أبو حاتم: ليس بالمشهور، وبالغ ابن حبان، فقال: لا تجوز الرواية عنه[130].

أقول: وما جاء في التهذيب والهدي هو الصواب، فهو شخص واحد لا اثنان، والله أعلم.

وكان الخطيب البغدادي ذهب إلى أنهما واحد، فقال: وأما يحيى بن أبي زكريا فواحد، وهو أبو مروان الغساني، شامي الأصل، سكن واسطًا، وحدث عن هشام بن عروة وعبد الله بن عثمان بن خثيم وعباد بن سعيد، روى عنه عبد الوهاب بن عيسى التّمّار ومحمد بن حرب النشائي[131].

وأما عن التساؤل الثاني المتعلق بعدد أحاديثه في صحيح البخاري، فقال الذهبي: قد خرج له البخاري حديثًا واحدًا[132]. وكرر ابن حجر هذا القول في مصنفاته، فقال في هدي الساري: أخرج له البخاري حديثًا واحدًا عن هشام عن أبيه عن عائشة في الهدية[133]، وقد توبع عليه عنده[134].

وقال في تهذيب التهذيب: له في صحيح البخاري حديث واحد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة متابعة[135]. وقال في التقريب: ما له في البخاري سوى موضع واحد متابعة[136].

قلت: أحاديثه في صحيح البخاري أربعة، لا واحد كما قالا، وقد قال

الكلاباذي: روى عن محمد بن حرب النشائي في آخر الاعتصام مفردًا، وفي سائر المواضع مقرونًا[137]. ومثله قال الباجي[138].

وأحاديث يحيى هذا في البخاري، هي: الأول: قال البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ هِشَامٍ ح و حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَتَعَذَّرُ فِي مَرَضِهِ، أَيْنَ أَنَا الْيَوْمَ؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ اسْتِبْطَاءً لِيَوْمِ عَائِشَةَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي قَبَضَهُ اللَّهُ بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَدُفِنَ فِي بَيْتِي[139].

فيحيى هنا جاء متابعًا لسليمان بن بلال، وتابعه سليمان في مواضع أُخَر في البخاري، وتابعه كذلك حماد بن أسامة في الصحيحين. وعباد بن عباد بن حبيب في مسلم[140].

الثاني: قال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ الْغَسَّانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ وَهُوَ بِمَكَّةَ وَأَرَادَ الْخُرُوجَ، وَلَمْ تَكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ وَأَرَادَتْ الْخُرُوجَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكِ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ"، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجَتْ[141].

وطريق مالك الأولى التي لم يذكر فيها البخاري لفظ الحديث، جاءت عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، عن عروة بن الزبير، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة.

وهي كذلك في مواضع أربعة أخرى عند البخاري ذكر فيها لفظ الحديث، وكذا هي عند مسلم[142]. وكان الإمام مالك روى الحديث بالإسناد المذكور في الموطأ[143].

وأمّا طريق يحيى بن أبي زكريا الغساني الثانية، فتابعه فيها أبو قبيصة الفزاري عند الطبراني في الكبير، وعَبْدة بن سليمان عند النسائي في الصغرى[144]، ثم قال: لم يسمعه (يعني عروة) من أم سلمة.

وكذا جزم الدارقطني بإرساله، فقال: وهذا مرسل، ووصله حفص بن غياث، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة. ... ووصله مالك عن أبي الأسود، عن عروة، عن زينب، عن أم سلمة في الموطأ[145]. ونقله عنه العلائي في جامع التحصيل في أحكام المراسيل[146].

وكانَ الطحاوي نفى أيضًا سماع عروة من أم سلمة، فبعدما روى الحديثَ من طريقِ سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم سلمة، أن رسول الله ﷺ أمرها أن تصليَ الفجرَ بمكة يوم النحر، قالَ الطحاوي: "ولم يذكرْ فيه بينَ عروة وبين أم سلمة أحدًا، وهذا منقطعٌ؛ لأنَّ عروةَ لم نعلمْ له سماعًا من أم سلمة"[147].

أما ابن حجر، فيرى إمكانية سماع عروة من أم سلمة، فقال: حديث مالك عند البخاري في هذا المكان مقرون بحديث أبي مروان، وقد وقع في بعض النسخ وهي رواية الأصيلي[148] في هذا عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة موصولاً، وعلى هذا اعتمد المزي في الأطراف[149]، ولكن معظم الروايات على إسقاط زينب، قال أبو علي الجَيَّاني: وهو الصحيح، ثم ساقه من طريق أبي علي بن السَّكَن عن علي بن عبد الله بن مبشر عن محمد بن حرب شيخ البخاري فيه على الموافقة وليس فيه زينب، وكذا أخرجه الإسماعيلي من حديث عبدة بن سليمان ومحاضر وحسان بن إبراهيم كلهم عن

هشام ليس فيه زينب، وهو المحفوظ من حديث هشام، وإنما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب ثم ساق معها رواية هشام التي سقطت منها حاكيًا للخلاف فيه على عروة كعادته، مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بمستبعد، والله أعلم[150].

قلتُ: يفهمُ من كلامِ ابن حجر أن البخاري أخرجَ حديث عروة عن أم سلمة متابعة، إلا أنه اعترفَ في موضعٍ آخر باختلافِ لفظ الروايتين وتغاير القصتين، فقالَ: "فإن إحداهما صلاةَ الصبحِ يومَ النحرِ، والأخرى صلاة صبح يوم الرحيلِ من مكة. إلى أن ختمَ كلامَه بقولِه: وسماع عروة من أم سلمة ممكنٌ؛ فإنه أدركَ من حياتِها نيفًا وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد"[151].

إذًا السماع ممكنٌ في كلامِ ابن حجر، وليسَ مستبعدًا.

أقول: فإن كان كما يراه ابن حجر، فهو اكتفاء من البخاري بالمعاصرة، ولو تحقق اشتراط تحقُّق اللقاء لصرّح به، وإيراده الحديث على وجهين إشارة إلى أنّ الخلاف لا يضر، غير أنّ الصواب عندي هو القول بعدم السماع كما قال النسائي والطحاوي والدارقطني، والقلب إليه أَمْيَل، ولعل البخاري أورده بعد السند القوي الصحيح ليبين علته، والله أعلم .

الثالث: قال البخاري: حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ يَعْنِي الْوَاسِطِيَّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: صَرَخَ إِبْلِيسُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي النَّاسِ يَا عِبَادَ اللهَّ أُخْرَاكُمْ فَرَجَعَتْ أُولَاهُمْ عَلَى أُخْرَاهُمْ حَتَّى قَتَلُوا الْيَمَانِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَبِي أَبِي. فَقَتَلُوهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللهُّ لَكُمْ، قَالَ: وَقَدْ كَانَ انْهَزَمَ مِنْهُمْ قَوْمٌ حَتَّى لَحِقُوا بِالطَّائِفِ[152].

ويحيى بن أبي زكريا جاء هنا متابعًا لعلي بن مُسْهِر، ورواه البخاري من طريق علي بن مسهر أيضًا في موضع آخر، وتابعه كذلك كلٌّ من حماد بن أسامة، وسلمة بن رجاء[153].

الرابع: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ الْغَسَّانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: مَا تُشِيرُونَ عَلَيَّ فِي قَوْمٍ يَسُبُّونَ أَهْلِي؟ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُوءٍ قَطُّ. وَعَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: لَمَّا أُخْبِرَتْ عَائِشَةُ بِالْأَمْرِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَنْطَلِقَ إِلَى أَهْلِي، فَأَذِنَ لَهَا، وَأَرْسَلَ مَعَهَا الْغُلَامَ. وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ: سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ[154].

والحديث رواه البخاري بعد روايته من طريق صالح بن كيسان، عن الزهري، عن عروة وابن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن مسعود عن عائشة[155].

وهو جزء من حديث طويل في قصة الإفك، رواها البخاري مطولة ومختصرة في مواضع مختلفة من صحيحه، جاء فيها يحيى متابعًا لعدد من الرواة، منهم حماد بن أسامة، وزهير بن معاوية، وفليح بن سليمان[156]، وكذا عند مسلم من طريق حماد بن أسامة[157].

ولهشام متابعة عن الزهري في الصحيحين وغيرهما.

الخاتمة:

وبهذهِ الدراسةِ الموضوعيةِ التي كشفَت عـن المُسَوّغاتِ التـي جعلَـت الـشيخين يرويان لهؤلاءِ الرواةِ، يتأكدُ لنا صدق أقوال أئمةِ الحديث في بيانِ مكانةِ الـصحيحين، وتقدمهما على جميع كتب الحديث.

وخلاصةُ القولِ في هؤلاءِ الرواة ومروياتِهم، كالتالي:

- أَسِيد بن زيد الجمال روى له البخاري حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره مـن الثقـاتِ، وجاءَ الحديث في المتابعاتِ، حيثُ رواه الشيخان في صحيحيهما من طرقٍ أخرى، كـما أنَّ هذه الرواية رواها أسيد عن هُشَيم عن حُصَين بن عبد الرحمن، وقد قالَ ابنُ عدي: وإنما أخرجَ له البخاري حديث هشيم؛ لأنَّ هشيمًا كانَ أثبتَ الناسِ في حصين.

- وأفلح بن سعيد القبائي لا يقل عن الـصدوق، ولعـلّ ابـن حبـان رجـع عـن الكلام فيه بذكره في الثقات. وحديثه في مسلم، الأول في المتابعات، والثاني، وإن كـان مدار الحديث عليه، إلا أنَّ العلماء صححوه كالحاكم والسيوطي وغيرهما.

- والحارث بن عمير لا يصل بحال إلى ما قالـه فيـه ابـن حبّـان، ومـن وافقـه في تكذيبه، وإن كان فيه ضعف. وإنما ذكره البخاري تعليقًا ومتابعة، ولم يحتج به، ولـيس له في مسلم.

- والحسن بن عمارة شديد الضعف، ولا يخرج كلام ابن حبان في مجمله عن كلام جمهور أئمة النقد. وليس له في مسلم، وأما ذكره في البخاري، فرغم أنَّ المزي علّم على ترجمته في تهذيب الكمال علامة التعليق، وتبعه ابن حجر في تهـذيب التهـذيب، إلا أن البخاري لم يقصد الرواية عنه، ولا الاستشهاد، بـل أراد بـذكره أن يبـين أنـه لم يحفـظ

الإسناد الذي جاء به عن شبيب بن غرقدة عن عروة في شراء الشاة، كما أشار إلى ذلك ابن حجر في هدي الساري.

- وسويد بن عمرو، فإنَّ توثيق جماعة النقاد يوهن كلام ابن حبان فيه، فلا يعتد به، أو يلتفت إليه. وله في مسلم رواية واحدة، تابع فيها سويد الثقات.

- وشهر بن حوشب صدوق، لا يصل إلى قول ابن حبان فيه.

وله في مسلم رواية واحدة، تابع فيها شهر الثقات.

- وعباد بن يعقوب مع وصفِه بالرفضِ والدعوةِ إليه، إلا أنه صادقٌ في الحديث، ولا يستحق الترك كما قال ابن حبان، فالبخاري الذي كانَ يتجنبُ غالبًا حديث الرافضة لأخذِهم بمبدأِ التقية مما يبيحُ لهم الكذب في بعضِ الأحوالِ، يرى أن عبادًا صادقٌ في الروايةِ لذا أخرجَ له رواية واحدة مقرونًا بغيره.

- ويحيى أبو زكير، صدوق، يكتب حديثه للاعتبار، فإنْ وافق الثقات قُبِل. ومسلم روى له متابعة، وليس في الأصول، وروايته الوحيدة رواها مسلم في الموضع نفسه من طرق متعددة في أعلى درجات الصحة.

- ويحيى بن أبي زكريا، فلا أوافق على ما قاله ابن حبّان فيه؛ لما فيه من مبالغة كبيرة، وإن كان في الرجل ضعف من جانب حفظه، لذا فإنَّ حديثه بحاجة للاعتبار بروايات غيره من الثقات.

أما أحاديثه الأربعة في صحيح البخاري، فثلاثة منها في المتابعات، والرابع أورده البخاري ليبين علته. والله أعلم.

وبعد، فهؤلاء تسعة رواة بالغ ابن حبان في الكلام في كثير منهم، والحق في إيراد معظمهم مع صاحبي الصحيحين، ومع ذلك فروايات أكثرهم في المتابعات، وليست

في الأصول، وفي موضعين أوردهما البخاري ليبين علة الإسناد فيهما.

ويمكن أن يقال في عدد من الرواة الذين تكلم فيهم ابن حبان ما قيل في أولئك التسعة، أمثال: أسباط أبو اليسع، وأيمن بن نابل، وعبّاد بن راشد التميمي، ومحمد بن الحسن بن الزبير، ومروان بن شجاع، والوليد بن جُمَيع. فرضي الله عن الشيخين البخاري ومسلم، ورحمهما الله تعالى، والحمد لله أولاً وآخرًا، وصلى الله على محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

الهوامش:

(1) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، دار الكتب العلمية، بيروت (1/ 74).

(2) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع عبد الرحمن النجدي وولده، 1398هـ (20/ 321).

(3) مقدمة شرح صحيح مسلم، للنووي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1392هـ (ص72).

(4) هدي الساري، لابن حجر، دار المعرفة، بيروت (ص346).

(5) نصّ ابن حبّان أنّه اختصره مع كتاب الثقات من كتابه التاريخ الكبير، حيث قال في مقدمة كتابه الثقات (1/ 11): وأقنع بهذين الكتابين: "كتاب الثقات"، و"كتاب المجروحين" المختصرين عن كتاب التاريخ الكبير الذي خرجناه، لعلمنا بصعوبة حفظ كل ما فيه من الأسانيد والطرق والحكايات.

(6) المجروحين، تحقيق محمود زايد، دار المعرفة، بيروت، 1412هـ (1/ 4).

(7) قال السمعاني في الأنساب، تعليق عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ط1، 1408هـ (2/ 82): هذه النسبة إلى حفظ الجمال وإكرائها من الناس في الطرق.

(8) تقريب التهذيب، لابن حجر، بعناية عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ، رقم (512).

(9) التاريخ الكبير، للبخاري، تحقيق هاشم الندوي، دار الفكر (2/ 15).

[10] تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق عمر تدمري، دار الكتاب العربي، ط3، 1414هـ (15/ 71).

[11] المجروحين، لابن حبان (1/ 180).

[12] سؤالات ابن الجنيد لابن معين، تحقيق النوري وزميله، عالم الكتب، بيروت، 141هـ (ص31 رقم 82)

[13] الكَرْخ: اسم نبطي، وهي مدينة صغيرة عامرة بشرقي دجلة، وهي في الجانب الغربي من بغداد. الروض المعطار في خبر الأقطار، للحميري، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط2، 1984م (ص490).

وتضم اليوم مناطق حيوية بالعاصمة العراقية، منها المنصور والكاظمية والصالحية والعامرية.

[14] تاريخ ابن معين، رواية الدوري، تحقيق أحمد سيف، ط1، 1399هـ (2/ 39).

[15] هدي الساري، لابن حجر (ص391).

[16] تقريب التهذيب، لابن حجر، رقم (512).

[17] مجمع الزوائد، تحقيق عبد الله الدرويش، دار الفكر، بيروت، 1414هـ (1/ 278).

[18] ضعفاء النسائي، تحقيق الضناوي والحوت،مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1/ 1405هـ (ص55 رقم 56)، وضعفاء الدارقطني، تحقيق موفق عبد القادر، الرياض، ط1، 1404هـ (ص154 رقم 114). وقال في العلل، تحقيق محفوظ السلفي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1405هـ (10/ 112): ليس بالقوي، وتلخيص المستدرك، للذهبي، دار المعرفة بيروت (4/ 209).

[19] انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، دار إحياء التراث، بيروت، 1371هـ (2/ 318)، وضعفاء العقيلي، تعليق قلعجي، دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ (1/ 28)، والكامل، لابن عدي، تحقيق غزاوي، دار الفكر، ط3، 1409هـ (1/ 401)، وتاريخ مدينة السلام، للخطيب، تحقيق بشار معروف، دار الغرب، ط1، 1422هـ (7/ 515)، والإكمال، لابن ماكولا، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (1/ 56)، وضعفاء ابن الجوزي، تحقيق عبد

الله القاضي، دار الكتب العلمية، ط1، 1406هـ (1/ 124)، والمغني، للذهبي، تحقيق حازم القاضي، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ (1/ 136 رقم 747)، والديوان، له، تحقيق حماد الأنصاري، مكتبة النهضة، مكة (ص105 رقم 158)، والكشف الحثيث، لسبط ابن العجمي، تحقيق السامرائي، بغداد (ص105 رقم 158).

(20) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب يدخل الجنّة سبعون ألفًا بغير حساب، رقم (6541).

(21) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنّة بغير حساب، رقم (374/ 220)، ومسند أحمد، المكتب الإسلامي (1/ 271).

(22) هدي الساري (ص391).

(23) البخاري (3410، 5257، 5705، 6472)،ومسلم (375/ 220).

(24) فتح الباري، لابن حجر، دار المعرفة، بيروت (11/ 406).

(25) شروط الأئمة الخمسة، للحازمي، بعناية أبي غدة، حلب، ط1، 1415هـ (ص172).

(26) محاسن الاصطلاح، للبلقيني، تحقيق عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة (ص291).

(27) فتح الباري (11/ 406).

(28) علل الترمذي الكبير، تحقيق حمزة مصطفى، مكتبة الأقصى، عمّان، ط1، 1406هـ (2/ 978).

(29) انظر: هدي الساري، لابن حجر (ص391). والعبارة التي عند ابن عدي في ترجمة هشيم، ورواها بسنده عن ابن مهدي والقطان، قالا: هشيم في حصين أثبت من سفيان وشعبة. الكامل (1/ 95).

(30) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، تحقيق ربيع عمير، 1400هـ (1/ 325، 362).

(31) هذه النسبة إلى قباء، وهو موضع بالمدينة، وبه مسجد ذكره الله عزَّ وجلَّ في كتابه، قال الله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾ {التوبة:108}. الأنساب، للسمعاني (4/ 442).

(32) تقريب التهذيب، لابن حجر، رقم (548).

(33) الطبقات الكبير، لابن سعد، تحقيق علي عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1421هـ (7/ 567).

(34) المجروحين، لابن حبان (1/ 176).

(35) الثقات، لابن حبان، الهند، ط1، 1393هـ (4/ 134)، وتهذيب الكمال، للمزي، تحقيق بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1413هـ (3/ 323)، والطبقات الكبير (7/ 567)، وتبصير المنتبه، لابن حجر، تحقيق محمد النجار، المكتبة العلمية، بيروت (3/ 1150)، والقول المسدد، له، الهند، ط3، 1400هـ (ص31)، وزاد مشهور، وتقريب التهذيب، رقم (548)، والجرح والتعديل (2/ 324)، وسؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل، تحقيق زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط1، 1414هـ (ص209 رقم 162)، وضعفاء العقيلي (1/ 142)

(36) (ص71)، تحقيق: محمد الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1412هـ.

(37) (1/ 274)، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت. وسأكرر كلام الذهبي في دراسة الحديث الثاني.

(38) انظر تهذيب التهذيب، تعليق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ (1/ 334).

(39) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا، رقم (29/ 2295).

(40) مسند أحمد (6/ 301).

(41) المصنف، لابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، ط1، 1427هـ (21/ 59 رقم 38334)، والمعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الثانية (23/ الأرقام 661، 996، 997)، والمعجم الأوسط، له، تحقيق: طارق عوض الله،

دار الحرمين، القاهرة 1415هـ، (8/ 307 رقم 8714)، والشريعة للآجري، تحقيق د. عبد الله الدميجي، دار الوطن، الرياض (ص356).

(42) صحيح مسلم، كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء، رقم (53- 54/ 2857).

(43) مسند أحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ (2/ 308). وقال شعيب في تخريجه لأحاديث المسند (هامش 13/ 438): وإسناده قوي على شرط مسلم.، ومسند البزار، تحقيق عادل سعد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، 1427هـ (15/ 36 رقم 8229). وقال: لا نعلم رواه عن عبد الله بن رافع إلا أفلح بن سعيد، وهو رجل مشهور من أهل قباء، ومستدرك الحاكم، دار الفكر، بيروت 1398هـ (4/ 435). وقال: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

(44) المجروحين (4/ 134).

(45) الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق: جيلار، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1418هـ (3/ 309 رقم 1544).

(46) ميزان الاعتدال (1/ 274). وقال في تاريخ الإسلام (42/ 300): هذا عدوان ومجازفة.

(47) تهذيب التهذيب (1/ 334).

(48) القول المسدد (ص31).

(49) اللآلئ المصنوعة، للسيوطي، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، بيروت 1401هـ (2/ 155).

(50) تقريب التهذيب، رقم (1041).

(51) المجروحين (1/ 223).

(52) انظر: الموضوعات (1/ 245)، والمدخل إلى الصحيح، للحاكم، تحقيق د. ربيع عمير، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404هـ (ص127). ونقلها الذهبي في الميزان (1/ 440)، وتهذيب التهذيب (1/ 440).

(53) انظر: الجرح والتعديل (3/ 83)، وتهذيب الكمال (5/ 270)، وتاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، تحقيق محمد الحافظ وغزوة بدير، دمشق، مجمع اللغة العربية، 1405هـ (2/ 222

رقم 758)، وسؤالات ابن الجنيد (ص137 رقم 733)، وتاريخ الثقات، للعجلي، تعليق قلعجي، دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ (ص103 رقم 234)، وسؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق عبد الرحيم القشقري، كتب خانة جميلي، باكستان، الطبعة الأولى 1404هـ (ص24)، وإكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، تحقيق: عادل محمد وزميله، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط1، 1422هـ (3/ 312).

(54) انظر أقواله في: المقتنى في سرد الكنى، تحقيق محمد مراد، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ط1، 1408هـ (1/ 439)، والمغني في الضعفاء (1/ 225 رقم 1245)، وميزان الاعتدال (1/ 440).

(55) انظر: تقريب التهذيب، رقم (1041)، وهدي الساري (ص457).

(56) التنكيل، للمعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1406هـ. (ص432).

(57) هدي الساري (ص457).

(58) فتح الباري (8/ 609).

(59) أي أسرع، والوضع: سير حثيث، يقال: أوضع الراكب البعير ووضع البعير. انظر: الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري، تحقيق: محمد إبراهيم وزميله، دار الفكر، بيروت، ط2، 1414هـ (1/ 139)، وغريب الحديث، للخطابي، تحقيق عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1402 هـ (2/ 499).

(60) صحيح البخاري، كتاب العمرة، باب من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة، رقم (1802).

(61) صحيح البخاري، أبواب فضائل المدينة، باب ...، رقم (1886).

(62) تهذيب الكمال (6/ 265)، وتقريب التهذيب، رقم (1264).

(63) المجروحين (1/ 229).

(64) نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب (2/ 277).

(65) انظر: علل أحمد، رواية المروذي، تحقيق وصي الله عباس، بالهند، ط1، 1408هـ (ص106)، والكنى والأسماء، لمسلم، تحقيق عبد الرحيم القشقري، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ط1، 1404هـ (2/ 47)، وتاريخ مدينة السلام، للخطيب (8/ 330)، والجرح

والتعديل (3/ 27)، وأحوال الرجال، للجوزجاني، تحقيق عبد العليم البستوي، باكستان (ص62 رقم 35)، والطبقات الكبير، لابن سعد (8/ 488)، والضعفاء الصغير، للبخاري، تحقيق محمود زايد، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1406هـ (ص33 رقم 66)، وضعفاء العقيلي (1/ 237)، وضعفاء ابن الجوزي (1/ 207)، وتهذيب الكمال (6/ 271)، وتهذيب التهذيب (2/ 279)، والتقريب (1264).

(66) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية، رقم (3642).

(67) تهذيب الكمال (6/ 271).

(68) تهذيب التهذيب (2/ 277).

(69) انظر كلام ابن حجر في هدي الساري (ص 397).

(70) بيان الوهم والإيهام، تحقيق الحسين سعيد، دار طيبة، الرياض، ط1، 1418هـ (5/ 165).

(71) فتح الباري (6/ 634).

(72) التاريخ الكبير، للبخاري (4/ 148)، وتقريب التهذيب، رقم (2694).

(73) المجروحين (1/ 351).

(74) انظر: ميزان الاعتدال (2/ 253)، ومن تكلم فيه وهو موثق، تحقيق عبد الله الرحيلي، ط1، 1426هـ (ص255 رقم 155)

(75) تقريب التهذيب، رقم (2694).

(76) انظر: تاريخ الدارمي عن ابن معين، تحقيق: أحمد سيف، دار المأمون للتراث، دمشق (ص118)، والجرح والتعديل (4/ 329)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص35)، وبيان الوهم والإيهام (5/ 253)، وتاريخ الثقات، للعجلي (ص211 رقم 642)، والكاشف، تعليق عوامة، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، جدّة، ط1، 1413هـ (1/ 473)، والمغني في الضعفاء (1/ 458 رقم 2709)، وتهذيب الكمال (12/ 263).

(77) صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، رقم (647).

(78) مسند أحمد (4/ 424).

(79) مسند السراج، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، باكستان (1/ 223).

(80) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الظهر عند الزوال، رقم (541).

(81) تهذيب الكمال (12/ 578)، وتقريب التهذيب، رقم (2380).

(82) المجروحين (1/ 361).

(83) انظر: تاريخ ابن معين، رواية الدوري (2/ 260)، من كلام أبي زكريا في الرجال، تحقيق أحمد سيف، دار المأمون، دمشق، ط1، 1400هـ (ص54)، والجرح والتعديل (4/ 382)، وسنن الترمذي (5/ 85) عند الحديث رقم (2697)، والمعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، تحقيق: أكرم العمري، مكتبة الدار بالمدينة، ط1، 1410هـ (2/ 426)، وتهذيب الكمال (12/ 584)، وتهذيب التهذيب (4/ 338).

(84) انظر: الطبقات الكبير (9/ 452)، وسنن الدارقطني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1424هـ (1/ 183)، وأحوال الرجال (ص96)، وضعفاء النسائي (ص194)، والكامل (4/ 36)، والجرح والتعديل (1/ 144، 4/ 382)، والمحلى، لابن حزم، إدارة الطباعة المنيرية، مصر 1349هـ (7/ 484)، وتهذيب الكمال (12/ 581)، وتهذيب التهذيب (4/ 338).

(85) تقريب التهذيب، رقم (2830).

(86) سير أعلام النبلاء، تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط4، 1406هـ (4/ 378).

(87) سنن الترمذي (4/ 427).

(88) نبات الفطر. انظر: تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق عبد الحليم النجار، الدار المصرية (3/ 268).

(89) أي هي مما مَنَّ اللهّ به على عباده، وقيل: شَبَّهها بالمَنِّ وهو العَسلُ الحُلْوُ الذي يَنْزِلُ من السماء عَفْوًا بِلاَ عِلاَجٍ. وكذلك الْكَمْأَة لا مَؤُونَةَ فيها بِبَذْرٍ ولا سَقْيٍ. النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي وزميله، دار إحياء التراث العربي (4/ 366).

(90) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب فضل الكمأة، ومداواة العين بها، رقم (2049).

(91) صحيح البخاري، الأرقام (4478، 4639، 5708).

(92) انظر: التاريخ الكبير (6/ 44)، والمغني في الضعفاء (1/ 518 رقم 3058)، وتقريب التهذيب (3153).

(93) انظر الموضعين في المجروحين (1/ 250، 2/ 172).

(94) تذكرة الحفاظ، لابن طاهر، تحقيق حمدي السلفي، الصميعي بالرياض، ط1، 1415هـ (ص35).

(95) الكامل (4/ 348).

(96) تهذيب الكمال للمزي (13/ 178).

(97) الموضوعات (1/ 26، 324). وروى منها حديث "إذا رأيتم معاوية على منبري، فاقتلوه".

(98) المدخل إلى الإكليل، تحقيق فؤاد أحمد، المكتبة التجارية، مكة، 1403هـ (ص49).

(99) الكفاية، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية (ص208).

(100) نفسه (ص209). وانظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، تحقيق همام سعيد، مكتبة المنار بالأردن، ط1، 1407هـ (1/ 358).

(101) الجرح والتعديل (6/ 88).

(102) لسان الميزان، بعناية أبي غدة، حلب، ط1، 1423هـ (1/ 358) في ترجمة إبراهيم بن محمد بن ميمون

(103) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1404هـ (ص253 رقم 425).

(104) انظر قوليه في: المغني في الضعفاء (1/ 518 رقم 3058)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (11/ 538).

(105) انظر قوليه في: هدي الساري (ص412)، وتقريب التهذيب (ص291 رقم 3153).

(106) الكشف الحثيث (ص146).

(107) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب وسمّى النَّبيُّ ﷺ الصلاة عملاً، رقم (7534).

(108) فتح الباري (13/ 510).

(109) انظر: صحيح البخاري، الأرقام (527، 2782)، وصحيح مسلم (137- 140/ 85).

(110) النكت على كتاب ابن الصلاح (1/ 288).

(111) ميزان الاعتدال (3/ 160).

(112) المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، في القسم الخامس المختلف في صحتها (ص49).

(113) فتح الباري (10/ 290).

(114) تاريخ الإسلام، للذهبي (13/ 479)، وتقريب التهذيب، رقم (7639).

(115) المجروحين (3/ 119).

(116) انظر: المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، في القسم الرابع المتفق عليه من الصحيح (ص39)، والمغني (2/ 528 رقم 7043)، ومن تكلم فيه وهو موثق (ص549)، وميزان الاعتدال (5/ 525).

(117) انظر: الجرح والتعديل، وذخيرة الحفاظ، لابن طاهر، تحقيق الفريوائي، دار السلف، الرياض، ط1، 1416هـ (9/ 184)، ومصباح الزجاجة، للبوصيري، تحقيق موسى علي وزميله، دار الكتب الإسلامية، القاهرة (3/ 89).

(118) انظر إضافة للمراجع السابقة: الكامل (7/ 243)، وضعفاء العقيلي (4/ 427)، ومعرفة أنواع علم الحديث، للحاكم، تحقيق ماهر الفحل وعبد اللطيف الهميم، دار الكتب العلمية، ط1، 1423هـ (ص173)، والإرشاد، للخليلي، تحقيق محمد إدريس، مكتبة

الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ (1/ 173)، وذخيرة الحفاظ (1/ 193)، وتهذيب التهذيب (11/ 240)، وتقريب التهذيب (7639).

(119) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق، رقم (59).

(120) صحيح البخاري، الأرقام (33، 2682، 6095).

(121) انظر: الجرح والتعديل (9/ 146)، وتقريب التهذيب، رقم (7550).

(122) المجروحين (3/ 126).

(123) انظر: الجرح والتعديل (9/ 146)، وتهذيب الكمال (31/ 315)، وتقريب التهذيب، رقم (7550).

(124) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص283 رقم 512).

(125) مسند البزار (6/ 325).

(126) انظر الموضعين في: المغني (2/ 515 رقم 6967)، (2/ 532 رقم 7066).

(127) انظر الموضعين في: الميزان (4/ 376، 413).

(128) لسان الميزان (8/ 483 رقم 8537).

(129) تهذيب التهذيب (11/ 186).

(130) هدي الساري (ص451).

(131) غنية الملتمس إيضاح الملتبس، تحقيق الشهري، مكتبة الرشد بالرياض، ط1، 1422هـ (ص428)

(132) تاريخ الإسلام (12/ 455).

(133) وابن حجر يقصد الحديث رقم (2581) في كتاب الهبة، باب من أهدى إلى صاحبه. وقد أخطأ الدكتور بشار معروف هنا مرتين – في ظني، الأولى: في متابعته لابن حجر أنها رواية واحدة. والثانية في ظنه أن حديث الهدية هو الموجود في آخر كتاب الاعتصام، وإنما المراد الحديث المشار إليه في الهبة. (حاشية تهذيب الكمال 31/ 315).

(134) هدي الساري (ص451).

(135) تهذيب التهذيب (11/ 186).

(136) تقريب التهذيب، رقم (7550).

(137) رجال صحيح البخاري، تحقيق الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1407هـ (2/ 805).

(138) التعديل والتجريح، تحقيق أبي لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ط1،1406هـ (3/ 1227).

(139) كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبيِّ وأبي بكر وعمر، رقم (1389).

(140) انظر: البخاري: الأرقام (890، 3774، 4450، 5217)، ومسلم (50/ 2192) (84/ 2443).

(141) كتاب الحج، باب من صلى ركعتي الطواف خارجًا من المسجد، رقم (1626).

(142) انظر: البخاري، الأرقام (464، 1619، 1633، 4853)، ومسلم، رقم (258/ 1276).

(143) الموطأ في الحج، باب جامع الطواف، رقم (123).

(144) انظر: المعجم الكبير (23/ 269)، وسنن النسائي، مناسك الحج، باب طواف الرجال مع النساء (2926)

(145) التتبع مع الإلزامات، تحقيق مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1405هـ (ص246).

(146) جامع التحصيل، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب والنهضة العربية، ط2، 1407هـ (ص236).

(147) شرح مشكل الآثار، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1415هـ(9/ 141).

(148) هو أبو محمد، عبد الله بن إبراهيم بن محمد المغربي، الأندلسي، المالكي، راوي الصحيح عن أبي زيد المروزي، عن الفربري، توفي سنة (392هـ). انظر: تاريخ العلماء والرواة، لابن الفرضي، بعناية عزت الحسيني، 1373هـ (1/ 290)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (16/ 560).

(149) تحفة الأشراف، للمزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي والدار القيمة (13/ 52).

(150) هدي الساري (ص358).

(151) فتح الباري (3/ 487).

(152) كتاب الديات، باب العفو في الخطأ بعد الموت، رقم (6883).

(153) انظر الأرقام (3290، 3825، 4065، 6668).

(154) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول الله تعالى: وأمرهم شورى بينهم، رقم (7370).

(155) رقم (7369).

(156) منها الأرقام (2661، 6212).

(157) رقم (2770).